مدير عام مكتب وزارة الشؤون القانونية في لحج لـ 14 أكتوبر :

نعاني من صعوبات كبيرة تعيق تنفيذ عملنا

أوضح الأخ عبدالله قاسم سلام مدير عام مكتب وزارة الشؤون القانونية في لحج أن « المكتب يعاني من عدم توفر سيارة رغم التوجيهات الصادرة من نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى وزير المالية وهذا يجعلنا مقصرين في تنفيذ ومتابعة المهام المناطة بنا سواء القانونية أو قضايا الدولة لدى المحاكم أو القيام بتوزيع المطبوعات القانونية، بالإضافة إلى أن المكتب تنقصه الأجهزة والأثاث للبناء المؤسسي وأجهزة التوعية المختلفة».. مبيناً أن تلك الطلبات يتطلب إقرارها من قبل لجنة الموازنة كون قيادة الوزارة أفادتنا بأن توفير الطلبات يكون على المحافظة بعد الاستقلال المالي للمحافظات عن المراكز.

لقاء/ عادل قائد

وأضاف: على الرغم من أن مرفقنا خدمي فأنه لم يقم بتنفيذ المشاريع وعمل خلال أعوام 2009-2011م على إعداد مشروع البناء المؤسسي وتم تقديمه إلى الأخ المحافظ آنذاك محسن النقيب الذي أحاله إلى مكتب التخطيط لضمه ضمن مشروع الموازنة لعام 2010 – 2011م ولم ينعكس في عام 2010م وأيضاً ضمن البرنامج الاستثماري للمحافظة وقد تقدمنا بطلب آخر للأخ المحافظ أحمد عبدالله المجيدي لشراء وتوفير أجهزة وأثاث للمكتب فأحاله إلى مكتبي المالية والتخطيط والتعاون الدولي لتوفيرها إلا أنهم لم ينفذوا حتى الآن علماً بأن المكتب بحاجة ضرورية لها لتسيير أعماله سواء للكادر السابق أو الكادر المضاف حديثاً ضمن عملية التوظيف الجديدة.

وأشار مدير عام الشؤون القانونية إلى أن « كل متطلباتنا قد أشرنا إليها في تقرير مفصل قدم إلى دورة المكتب التنفيذي قبل أيام وحظي بالنقاش وتفهم أوضاعنا» لافتاً إلى أن المكتب « عمل على المشاركة في اجتماعات صندوق النظافة والتحسين في المحافظة ونحب هنا الإشارة إلى وضعية الصندوق المتردية التي لا يمكن حلها في جانبها المالي ألا بتوحيد كافة صناديق النظافة بالمحافظة في صندوق واحد كما هو معمول به في كافة المحافظات وإعادة تأهيله لانتشال وضعه الحالي ليكون صندوقاً للمحافظة. وشاركنا في فعاليات مختلفة أقيمت في المحافظة كما تم رفع التقارير الفصلية والمطلوبة من السلطة المحلية وقيادة الوزارة ورفع ما تم طلبه حول تنفيذ بعض القوانين إلى قيادة الوزارة ».

وأضاف مدير عام الشؤون القانونية « وحول الإفتاء والتشريع فقد تم إعداد قرارات للقانونيين بين تكليف وتنقلات في إطار المكتب بالرغم من أن هناك من يقوم بتعيين وتكليف قانونيين دون علم المكتب على الرغم من صدور تعميم من الأخ المحافظ بمنع ذلك وتأكيده على التنسيق مع مكتبنا عند القيام بمثل هذا الإجراء لذلك نطالب بإيقاف أي إجراء مخالف وخاصة فيما يتعلق بتعيينات مدراء الإدارات القانونية فهؤلاء المعينون لا ينطبق عليهم نظام التعيين في الوظيفة العامة وفقاً للشروط المحددة لتشريعات قضايا الدولة وقرار مجلس الوزراء بشأن التعيين في الوظيفة العامة».

وأضاف أن الجانب التشريعي مناط في الأساس لوزارتنا ومكاتبها في المحافظات من إعداد قرارات التعيينات وتشكيل اللجان وإعداد اللوائح وغيرها من أوجه النشاط القانوني إلا أن مكتبنا الوحيد على مستوى الجمهورية لم يقم بهذه المهمة ويتولى قانونيون دون المستوى القيام بهذه المهمة وعدم التزامهم بنظام التعيين حيث ظهرت العديد من الأخطاء والمخالفات بالرغم من رفعنا عدداً من الخطابات وتم إعداد تعاميم إلى كافة أعضاء المكتب التنفيذي من قبل الأخوين المحافظ ونائبه إلا أن العمل لايناط بمكتبنا ومن اجل تنفيذ مهامنا بالشكل القانوني فإن مسألة إعداد وإصدار القرارات والتعيينات وتشكيل لجان والعملية التشريعية في المحافظة بصفه عامة من الضروري إعادتها إلى مكتب وزارة الشؤون القانونية كما هو في كافة المحافظات وليس كما هو عليه في محافظتنا حيث يقوم بها قانونيون ليس لهم أي ارتباط بمكتبنا ولا يوجد في الهيكل بديوان المحافظة إدارة تسمى إدارة الشؤون القانونية كما هو محدد في الهيكل التنظيمي لديوان المحافظة والمديريات وقد عمل المكتب هذا العام على إعداد منشورات وفتاوى مشورة حول الاستحقاق المالي لثلاثة من موظفي التربية والتعليم وهم متهمون بقضايا جنائية إضافة إلى عدد آخر من المنشورات والفتاوى التي تطلبها قيادة السلطة المحلية في المحافظة والمديريات وصرفنا بطاقات تفويض بالترافع أمام الأجهزة القضائية وتم تجهيز وتوزيع عشرين زياً رسمياً (روب) للترافع في قضايا الدولة ونعمل حالياً على تجهيز دفعة أخرى فيما تم النزول إلى محكمة المحافظة والمحكمة التجارية بعدن لمتابعة قضايا الدولة وعقدنا لقاءات مع القانونيين وحثهم على متابعة قضايا الدولة ولم نستطع حتى الآن عقد اللقاء السنوي للقانونيين لتقييم النشاط لهذا العام لعدم توفر الإمكانيات خاصة وإننا بحاجة لعقد دورة تقييمية وتدريبية لجميع الكوادر القانونية سواء القديمة أو الجديدة كما أود أن أشير إلى أنه تم إصدار تعميم إلى كافة المرافق لفتح سجلات للنشاط القانوني والقضائي لديهم إلا أن قلة منهم استجابت لذلك لذا يحدونا الأمل من الأخوة أعضاء المكتب التنفيذي الالتزام بذلك التعميم.

وقال « أما التحكيم الحكومي فعلى الرغم من وجود نزاعات بين بعض المرافق ألا أن قياداتها للأسف لم تعمل على تقديم طلبات إلى مكتبنا لتشكيل لجنة تحكيم لمعالجتها وفقاً للقانون والبعض يذهب بالنزاع إلى القضاء ولم تفصل حتى الآن برغم وجود تعميم لإحالتها للتحكيم وعليه يحدونا الأمل أن تبادر المرافق التي لديها نزاعات مع بعضها البعض إلى تقديم طلبات لتشكيل لجان تحكيم لنفصل فيها وفقاً للتشريعات النافذة.

وقال مدير عام مكتب الشؤون القانونية في لحج إن على الجميع الالتزام بالقوانين وخاصة بنظام التعيين بالوظيفة العامة الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (149) لعام 2007م وتشريعات السلطة المحلية لتفادي الأخطاء التي ظهرت بالمحافظة أثناء عملية الترشيح لقيادات المرافق أو القيادات الإشرافية بالمرافق والمديريات أو التعيين الجديد للوظيفة العامة كما أن عملية المشورة (الفتاوى القانونية) من اجل توحيدها وعدم صدور مشورات متناقضة يتضارب بعضها مع بعض فإننا نؤكد ضرورة أن يكون مصدرها الأساس هو مكتبنا لتفادي الأخطاء والتضارب وعدم استغلالها من طرف على حساب طرف آخر.

وأوضح الأخ عبدالله قاسم سلام مدير عام الشؤون القانونية أن المكتب رغم الصعوبات نفذ العديد من الأنشطة وأبرزها التوعية القانونية وحصر القانونيين بالمرافق الذين يعملون بالإدارات القانونية بالمرافق حيث بلغ عددهم (57) قانونياً رسميين و (8) غير رسميين بالإضافة إلى القانونيين الجدد الذين أضيفوا للوظيفة العامة وعددهم (48) قانونياً حيث أصبح إجمالي القانونين والمحصورين (113) قانونياً ونتطلع كقانونيين في هذه المحافظة إلى أن نتعاون بتطبيق اللوائح والتشريعات وبالمقابل نتمنى من الجهات ذات العلاقة حل الصعوبات التي تواجه المكتب ونأمل أن يكون العام 2012م عاماً متميزاً في نشاطنا. وفي الأخير نهنئ القيادة السياسية بما خرجت به من حلول للأزمة السياسية والاقتصادية ونتمنى الخير والعطاء والتنمية للوطن اليمني مع حلول عام 2012م.

اختتام الدورة التنشيطية للمعلمين المستجدين في مديرية صيرة

عدن/ عبد الفتاح العودي:

اختتمت في مدرسة أبان بمديرية صيرة الدورة التنشيطية للمعلمين والمعلمات المستجدين بكافة التخصصات والتي استمرت على مدى ستة أيام من 24 حتى 29 ديسمبر وقام بالتدريب فيها نخبة من التوجيه التربوي في إدارة التربية والتعليم محافظة عدن.

الأخ خالد محمد عبد الله باحميش رئيس فريق التوجيه في مديرية صيرة أشار إلى أن الدورة التي استمرت على مدى ستة أيام هدفت بدرجة أساسية إلى تنشيط المعلمين والمعلمات بأهم أساليب وطرق التدريس وكيفية إدارة الصف الدراسي والاستفادة من مصادر التعلم وشكر إدارة التربية في مديرية صيرة لتزويد الدورة بالمستلزمات الضرورية والتوجيه بصرف شهادات تقديرية للمدرسين المشاركين.

كما أثنى على إدارة ثانوية أبان ممثلة بالأخت إيمان شرجبي لاستضافتها لتلك الدورة.

الأخ عبد الله ناصر سليمان موجه تربوي أوضح أن " أهمية تلك الدورة تكمن في إعادة إحياء المعارف لدى المعلمين والمعلمات المستجدين عن طرق التدريس كون بعضهم قد مر على تخرجهم فترة طويلة قبل الالتحاق بالتدريس، وكون البعض منهم لا يحمل مؤهلاً تربوياً ولذلك تغيب عنه كثير من الأساليب التربوية التي هو بحاجة إلى التزود بها لعمله كمعلم، وكذا اختيار نوعية المواضيع بما يناسب الحاجة لديهم مثل: التخطيط الدراسي ـ مستوياته ـ أهميته ـ طرق التدريس ـ إدارة الصف، وقد لاحظنا أن المستهدفين تجاوبوا كثيراً مع مفردات هذه الدورة ".

من جانبه قال الأخ عزيز محمد سالم موجه تربوي: أقيمت هذه الدورة لردم هوة الفترة الزمنية بين زمن التخرج والتوظيف التي يترتب عليها ضياع كثير من المعلومات والمهارات المكتسبة، وكذا لقلة المتخصصين في المادة الدراسية إذ أن أغلب الملتحقين غير متخصصين في بعض المواد الدراسية ما يسبب بعض الصعوبات في تقديم المادة الدراسية، وتزويد المستهدفين بجملة من المعارف والمهارات التعليمية.

أما المعلمة المستجدة إخلاص فؤاد الجبلي فقالت: استفدنا من هذه الدورة معلومات مهمة في طرق التدريس ومدى أهمية التخطيط للدرس الجديد وكيفية إدارة الصف واستفدنا كثيراً من المدربات والمدربين فشكراً لهم.

الأخ سليم أحمد شوعات قال: اكتسبنا من هذه الدورة معارف مفيدة مثل التخطيط العام ومفاهيم طرق التدريس كونها تسهم في كيفية توصيل المادة الدراسية وتؤدي إلى تحقيق الأهداف السلوكية والتعليمية، ورغم قصر الدورة إلا أننا استفدنا منها كثيراً.

الماجستير في القانون بامتياز للباحث نضال الحميري من جامعة عدن

الحديدة/ ... كنفاني :

نال الباحث نضال محمد علي ثابت الحميري درجة الماجستير في القانون بتقدير امتياز من كلية الشريعة والقانون بجامعة عدن عن رسالته الموسومة « قانون الترخيص التجاري».

وقد تشكلت لجنة الحكم والمناقشة من الأساتذة الدكاترة محمد عبدالقادر حاشدي وسعيد هيثم وعبدالحفيظ عطروش.

وأشاد أعضاء لجنة المناقشة برئاسة الدكتور محمد حاشدي بما تناولته الرسالة من موضوعات في قانون الترخيص التجاري بجميع أنواعه وصورة.

حضر المناقشة جمع من الأكاديميين والمختصين وعدد من الطلاب الدارسين بالكلية.

إعلان

بمناسبة قدوم العام المالي الجديد 2012 يسر مصلحة الضرائب دعوة الإخوة مكلفي ضرائب الدخل (ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المهن غير التجارية وغير الصناعية والضريبة على ريع العقارات) الخاضعين والمعفيين وفقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم (17) لسنة 2010م لتقديم إقراراتهم الضريبية عن دخولهم المحققة خلال السنة الضريبية المنتهية 2011م وسداد الضرائب المستحقة من واقعها في ذات الموعد المحدد لتقديم الإقرار خلال الفترة من 1 يناير حتى 30 إبريل 2012م وذلك إلى الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين وفروعها ، ومكاتب الضرائب في أمانة العاصمة وبقية محافظات الجمهورية وفروعها كلّ في نطاق اختصاصه وعلى النحو التالي:

فئة كبار المكلفين : وتشمل :

1. الوحدات الاقتصادية للقطاعيين العام والمختلط والوحدات والشركات العامة التابعة لها.
2. فروع ووكالات الشركات والبيوت الأجنبية.
3. الشركات والمنشآت العاملة في مجال النفط والغاز والتعدين بما في ذلك الشركات التابعة لها والمكلفين المتعاقدين معها من الباطن .
4. البنوك والمصارف الإسلامية وشركات التأمين.
5. شركات المساهمة أياً كان رقم أعمالها .
6. شركات الأموال الأخرى وشركات الأشخاص والمكلفين الأفراد (الأشخاص الطبيعيين) الذين يزيد عدد العمال لديهم عن خمسين عاملاً ويزيد رقم أعمالهم السنوي (إجمالي قيمة المبيعات السنوية، إجمالي الإيرادات السنوية) على مائتي مليون ريال.

فئة متوسطي المكلفين : وتشمل :

شركات الأموال (المحدودة) وشركات الأشخاص والمكلفين الأفراد (الأشخاص الطبيعيين) الذين لديهم أكثر من عشرة عمال وأقل من خمسين عاملاً ويبلغ رقم الأعمال السنوية فيها (إجمالي المبيعات السنوية ، إجمالي الإيرادات السنوية) أقل من مائتي مليون ريال وأكثر من عشرين مليون ريال.

فئة صغار المكلفين : وهم كل مكلف طبيعي أو اعتباري يزيد رقم أعماله السنوي (إجمالي المبيعات أو الإيرادات السنوية) عن مليون وخمسمائة ألف ريال ولا يتجاوز عشرين مليون ريال ولا يقل عدد العاملين لديه عن أربعة عمال ولا يزيد على تسعة عمال، عليهم تقديم إقراراتهم الضريبية إلى فروع مكاتب الضرائب بأمانة العاصمة والمحافظات..

علماً أن المكلف الذي يقوم بتقديم الإقرار وسداد الضريبة قبل نهاية الموعد المحدد لتقديم الإقرار يحصل على خصم من إجمالي مبلغ الضريبة التي قام بتسديدها خلال فترة تقديم الإقرار (يناير- إبريل) وبالنسب التالية: (1.5 % واحد ونصف في المائة في حال تقديم الإقرار وسداد الضريبة خلال شهر يناير ، 1 % واحد في المائة في حال تقديم الإقرار وسداد الضريبة خلال شهر فبراير، 0.5 % نصف بالمائة في حال تقديم الإقرار وسداد الضريبة خلال شهر مارس).

وتهيب المصلحة بجميع المكلفين سرعة المبادرة لتقديم إقراراتهم الضرايبية خلال الموعد القانوني على النموذج المعد من المصلحة لهذا الغرض تجنباً لفرض الجزاءات والعقوبات القانونية.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمصلحة الضرائب (الإدارة العامة لخدمات المكلفين).

هاتف (503831) فاكس (262618)

أو زيارة موقع المصلحة على شبكة الانترنت:

WWW.TAX.GOV.YE

أو التواصل مع الإدارة الضريبية المختصة.